

Distr.: General
15 September 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣*

الجزء الرابع التعاون الدولي لأغراض التنمية

الباب ١٣

مركز التجارة الدولية المشترك بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة التجارة العالمية

(البرنامج الفرعي ٦ من البرنامج ١٠ من الإطار الاستراتيجي للفترة
٢٠١٢-٢٠١٣)**

المحتويات

الصفحة

٣	 لمحة عامة
١٥	 برنامج العمل

المرفق

٣٣	 النواتج التي تحققت في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ والتي لن تنفذ في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ ..
----	---

* سيصدر في ما بعد موجز للميزانية البرنامجية المعتمدة بوصفه: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والستون، الملحق رقم ٦ (A/66/6/Add.1).

** الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والستون، الملحق رقم ٦ (A/65/6/Rev.1).



لمحة عامة

الجدول ١-١٣

تقدير النفقات

المقترح المقدم من الأمين العام	٤٠٠ ٣٢ ٧٩٠ دولار ^١
الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١١-٢٠١٠	٣٠٠ ٣١ ٧٩٣ دولار
(أ) بمعدلات ٢٠١١-٢٠١٠.	

الجدول ٢-١٣

الموارد المقترحة من الموظفين

الوظائف	العدد	الرتبة
الميزانية العادية		
الوظائف المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣	١٦٤	١ أ ع م؛ ١ م-٢؛ ٥ م-١؛ ٢٠ ف-٥؛ ٣١ ف-٤؛ ٢٠ ف-٣؛ ١٥ ف-١/٢؛ ٧١ خ ع (ر أ)
الوظائف المحولة ^٢	٢	١ ف-٤؛ ١ ف-٢
الوظائف المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١١-٢٠١٠	١٦٢	١ أ ع م؛ ١ م-٢؛ ٥ م-١؛ ٢٠ ف-٥؛ ٣٠ ف-٤؛ ٢٠ ف-٣؛ ١٤ ف-١/٢؛ ٧١ خ ع (ر أ)

المختصرات: أ ع م: أمين عام مساعد؛ خ ع: خدمات عامة؛ ر أ: رتب أخرى.

(أ) التحويل من وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلى الوظائف الثابتة.

الميزانية الكاملة: ٦٧٩ ٦٠٠ فرنك سويسري (قبل إعادة تقدير التكاليف)؛

٦٤١ ٦٠٠ فرنك سويسري (بعد إعادة تقدير التكاليف)

حصة الأمم المتحدة: ٣٧ ٠٨٩ ٨٠٠ فرنك سويسري (قبل إعادة تقدير

التكاليف)؛ ٣٨ ٠٧٠ ٦٠٠ فرنك سويسري (بعد إعادة تقدير التكاليف)

١-١٣ إن مركز التجارة الدولية المشترك بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة التجارة العالمية هو وكالة التعاون التقني التي تشترك في تمويلها الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية. وقد أنشئ المركز بموجب مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) في عام ١٩٦٤، وهو يعمل منذ عام ١٩٦٨ تحت الرعاية المشتركة للغات/منظمة التجارة العالمية، والأمم المتحدة التي

تعمل من خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وقد أكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٨١٩ (د-٥٥) المؤرخ ٩ آب/أغسطس ١٩٧٣ أن المركز يتولى مسؤولية تنسيق أنشطة تقديم المساعدة والتعاون في مجال تشجيع التجارة، داخل منظومة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى البلدان النامية. والمركز مسؤول عن تنفيذ البرنامج الفرعي ٦ المعنون "الجوانب التنفيذية لتشجيع التجارة وتنمية الصادرات"، من البرنامج ١٠ المعنون "التجارة والتنمية"، والإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وقد أقرت الجمعية العامة في الجزء أولاً من قرارها ٢٧٦/٥٩ ترتيبات الميزانية المتعلقة بالمركز، والتي تنص على حساب الميزانية العادية للمركز بالفرنك السويسري، وعلى تقاسم الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية تلك الميزانية بالتساوي.

٢-١٣

وتدعم جميع مشاريع المساعدة التقنية التي يضطلع بها المركز الشراكة العالمية من أجل التنمية، والهدف الإنمائي للألفية ٨، وبشكل خاص الغاية ١٢ التي تدعو إلى المضي في إقامة نظام تجاري ومالي خال من التمييز يتسم بالانفتاح والتقييد بالقواعد ويمكن التنبؤ به. إضافة إلى ذلك، تتصدى مشاريع محددة للمركز للأهداف الإنمائية للألفية ١ و ٣ و ٧. وخلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، سيواصل المركز تنفيذ استراتيجية تضمن أن فوائد التجارة المتأتبة من أنشطة المساعدة التقنية والتعاون: (أ) تستهدف الفئات الضعيفة، وخاصة المجتمعات المحلية الفقيرة، بغية المساعدة في القضاء على الفقر (الهدف ١)؛ (ب) تعزز لتمكين المرأة الاقتصادي (الهدف ٣) والشباب؛ (ج) تدعم الحفاظ على البيئة (الهدف ٧). ويتمثل إسهام المركز في مساعدة مؤسسات دعم التجارة على دعم مؤسسات التصدير الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم كي تستفيد من الفرص التجارية الجديدة وذلك عن طريق بناء قدراتها التنافسية على الصعيد الدولي ودعم إمكانية وصولها إلى أسواق جديدة. وسيواصل المركز، في إطار مساعيهِ الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، استكشاف نهج ابتكارية تربط بين المنتجين الفقراء، ولا سيما النساء، وسلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي والأسواق الدولية، مما يضمن استدامة مبادرات الحد من الفقر. وسينصب التركيز على العمل مع المؤسسات الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم، حيث يجري تشجيع تجارة التصدير في القطاعات التي تتمتع بإمكانية إقامة روابط قوية مع القطاع غير النظامي. وسيواصل إعطاء الأولوية لاستحداث أشكال ابتكارية من التعاون مع شركاء جدد يسعون إلى تحقيق التنمية التجارية المستدامة. وسيواصل البرنامج الفرعي إشراك شركائه في البرامج القطرية في رصد إسهام المركز في تحقيق غايات الأهداف الإنمائية للألفية ومؤشراتها.

٣-١٣

وإذ يظل المركز ملتزماً بدعم أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وبلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، تخطى المركز هدفه المتمثل في إنفاق نسبة ٥٠ في المائة من أمواله الخارجة عن الميزانية لصالح تلك البلدان. وفي عام ٢٠١٠، تركزت نسبة ٥٥ في المائة من المساعدات على تلك البلدان المستفيدة. فهذه البلدان لها احتياجات وأولويات وقدرات استيعابية محددة، وستواءم المساعدة التقنية التي يقدمها المركز مع المتطلبات التي تنفرد بها. وعلاوة على ذلك، سينصب التركيز بوجه خاص على التكامل الإقليمي وفرص التجارة الإقليمية وسيواصل المركز إجراء مشاورات منتظمة في هذا

الصدد مع اللجان الاقتصادية الإقليمية ومجموعات البلدان المعنية. ومن حيث التركيز الجغرافي، ستظل أفريقيا المستفيد من النصيب الأكبر من المساعدة التقنية التي يقدمها المركز خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، ومن المتوقع أن يستمر تخصيص المستوى الراهن المتمثل في ٤٠ في المائة على الأقل من مجموع موارده الخارجة عن الميزانية لهذه المنطقة.

١٣-٤ ويتمثل هدف أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها المركز في تعزيز قدرة قطاع الأعمال التجارية، وخاصة المؤسسات الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم، في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لزيادة إمكانية التجارة والتصدير مما سيفضي إلى إحداث أثر إيجابي في مجالي العمالة والحد من الفقر. وتتركز أنشطة المركز على ثلاثة أهداف استراتيجية، على النحو المحدد في الإطار الاستراتيجي كما اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين، وهي: (أ) مساندة مقرري السياسات في سعيهم لإدماج قطاع الأعمال التجارية في الاقتصاد العالمي؛ (ب) تنمية قدرات مقدمي الخدمات التجارية على دعم الأعمال التجارية؛ (ج) تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات على الصعيد الدولي. ويكمن التوجه الرئيسي للأنشطة البرنامجية للمركز في إنشاء مؤسسات دعم التجارة وإعادة هيكلتها وتقويتها، وبناء قدرتها لتصبح عاملا كفؤا ذا تأثير مضاعف للمساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة. ويقدم المركز أيضا معلومات عن حالة السوق بوصفها من المنافع العامة.

١٣-٥ أعد المركز مستندا في ذلك إلى الإطار الاستراتيجي المعتمد، خطة استراتيجية رباعية (٢٠١٠-٢٠١٣) ترمي إلى كفالة نجاح قطاع الأعمال التجارية الصغيرة في التصدير في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية وذلك بالقيام مع الشركاء بتزويد مقرري السياسات ومؤسسات دعم التجارة والقطاع الخاص، بحلول مستدامة وشاملة لمشكلات تنمية التجارة. ويسعى المركز إلى ما يلي:

- (أ) إسداء المشورة إلى مقرري السياسات في وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية التجارة، وإنشاء أطر مؤسسية ملائمة، وبناء القدرة على إدماج مصالح قطاع الأعمال التجارية؛
- (ب) إقامة وتحسين شبكة مؤسسات دعم التجارة، وبالتالي زيادة قدرتها على دعم الأعمال التجارية؛
- (ج) تقوية القدرة التنافسية للمصدرين بإعداد استراتيجيات وخطط للتصدير، ومساعدة الشركات على التهيؤ للتصدير داخل قطاعات/سلاسل قيم معينة، وتحقيق النجاح في التصدير المستدام.

١٣-٦ وفي إطار الخطة الاستراتيجية الرباعية، وضعت مجموعة من المعالم أو الغايات الكبرى للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، وهي تشمل ما يلي:

- (أ) التطوير المستمر للمنتجات والخدمات، بما في ذلك "تنويع الصادرات" و "المكاسب السريعة" أثناء تنفيذ الاستراتيجية؛
- (ب) إعداد استراتيجية تصدير إقليمية متكاملة وشاملة تكمل عمل المركز في استراتيجية التصدير الوطنية؛

- (ج) تعزيز شبكة من أفرقة استراتيجية التصدير الوطنية وتدعيمها؛
- (د) إعداد ونشر دراسات حالة إفرادية موسعة عن آثار تطوير النظام التجاري العالمي على الأعمال التجارية؛
- (هـ) إبرام اتفاقات شراكة مع المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات التدريب في البلدان النامية بغية تنفيذ البرامج التدريبية؛
- (و) توسيع برنامج وضع المعايير لمؤسسات دعم التجارة؛
- (ز) تحوّل مؤتمر وجائزة منظمة النهوض بالتجارة العالمية إلى حدث عالمي بارز لمكافأة النجاح في التصدير؛
- (ح) إنشاء شبكة عالمية للممارسات الجيدة لمؤسسات دعم التجارة، بحيث تعمل تلك المؤسسات كجهات مضاعفة لتأثير المركز في هذا المجال؛
- (ط) الاعتراف بالتطبيق الجديد "ماك ماب" MacMap (خريطة الوصول إلى الأسواق) بوصفه أبرز منتدى عالمي للبيانات التعريفية المتسلسلة زمنياً والمعلومات العالمية عن التدابير غير التعريفية؛
- (ي) إعداد برنامج إرشاد سنوي من القادة في مجال التجارة للموظفين من الشباب المتسم بالحيوية في مؤسسات دعم التجارة أو الوزارات المعنية في البلدان النامية؛
- (ك) وضع مضامين مكيّفة حسب المطلوب لمقررات المركز الدراسية في مجال التعلّم من بعد، وتعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والمؤسسات الأكاديمية والتدريبية؛
- (ل) توسيع نهج القدرة التنافسية الفعالة في مجال التصدير للقطاعات/المجموعات/الشركات، وتعزيز أوجه التآزر مع الشركاء؛
- (م) تعزيز عمل المركز في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني والممارسات البيئية الجيدة في التجارة، علاوة على وصل المجتمعات المحلية الفقيرة بالأسواق العالمية؛
- (ن) تطوير أدوات تشخيص وتقييم فعالة وقوية ووثيقة الصلة بالإدارة القائمة على النتائج تمكن الشركات والقطاعات من قياس خطوط الأساس قبل التدخل، ومعرفة احتياجات التدخل المحددة بمستوى عالٍ من الدقة، ومن القدرة على قياس النتائج؛
- (س) إنشاء شبكة واسعة من الخبراء والمؤسسات القادرة على توفير خدمات القدرة التنافسية للمصدرين؛
- (ع) تعزيز وزيادة الروابط مع الأسواق والسعي إلى إقامة شراكات مع مجموعات الشركات الكبرى والمنظمات غير الحكومية وإلى شراء منتجات المصدرين المحتملين.

٧-١٣ وُضعت الغايات السالف ذكرها سعيًا إلى بلوغ الهدف الشامل المتمثل في تعزيز نظام تجارة دولية أكثر إنصافًا وشمولًا للجميع دعماً للنمو المستدام المقترن بالجودة. ويسعى المركز إلى زيادة الشمول في نظام التجارة الدولية لصالح أفقر البلدان. ويعمل المركز بالاشتراك مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي على إدماج مصادر مختلفة للبيانات وإيصال هذه المعلومات بوصفها من المنافع العامة العالمية بغية التغلب على التفاوت في المعلومات بين البلدان وداخلها:

(أ) في مجال جمع البيانات المتعلقة بالتجارة والتعريفات، يوفر المركز على الصعيد العالمي أحدث خدمات المعلومات إلى الشركات الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم ومؤسسات دعم التجارة؛

(ب) استحداث المركز برنامجاً ذا شأن يعالج العقبات أمام التجارة المحلية و "في ما وراء الحدود". وتمثل التدابير غير التعريفية والمعايير الخاصة بالحدود التالية التي يستكشفها المركز بنشاط بغية توفير المعلومات التجارية التي يستحقها المستفيدون.

٨-١٣ وبالإضافة إلى توفير المعلومات التجارية، يلتزم المركز بتفعيل استخدام تلك المعلومات من أجل تمكين السلطات والدوائر المعنية بالتجارة الخارجية في عمليات صنع القرار. ويساعد المركز مؤسسات دعم التجارة على تحسين أدائها وخدماتها المقدمة إلى القطاع الخاص عن طريق بناء الشبكات في ما بينها ومع الأسواق على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وثمة أداة عالمية لوضع المعايير المرجعية يتولى المركز تجريبها ستساعد في التطور التنظيمي لجميع تلك المؤسسات. ويقدم المركز الدعم للحكومات في مجال تصميم استراتيجيات تصدير وطنية وإقليمية، ويتعاون مع الأمانات المعنية بالتكامل الإقليمي، ويعمم التركيز على المنظور الجنساني داخل مشاريعه ومنهجه النهوض بالمرأة في هيئات صنع القرارات المتعلقة بالتجارة.

٩-١٣ ويمكن مفتاح خلق الوظائف للفقراء بشكل مستدام في الوصول إلى الأسواق. ويسهم المركز في هذا الصدد إسهاماً ثلاثياً:

(أ) دعم أقل البلدان نمواً في عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بتعزيز التفاعل والتنسيق بين مقرري السياسات والقطاع الخاص وإعداد القطاع الخاص لاغتنام الفرص الجديدة للأعمال التجارية؛

(ب) دعم الشركات الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم العاملة في قطاع السلع الأساسية من أجل الحصول على أسواق جديدة وتسلق سلسلة الأنشطة المضيفة للقيمة؛

(ج) دعم إدماج المنتجين في البلدان الفقيرة في السلاسل الدولية الكبرى للأنشطة المضيفة للقيمة، لا عن طريق اللقاءات التقليدية بين المشترين والباعة فحسب، وإنما أيضاً عن طريق المنتديات الابتكارية التي تربط برامج تنوع الموردين لدى الشركات المتعددة الجنسيات بالأعمال التجارية المملوكة لنساء في البلدان النامية، والمبادرات الابتكارية في قطاعات تجارية معينة مثل السياحة.

١٠-١٣ وإقراراً من المركز بأن النهوض بالصادرات، وما ينجم عن ذلك من نمو، لا يصل دائماً إلى الشرائح الأفقر في المجتمع، فإنه يضاعف جهوده من أجل كفالة الحصول على دخول بالنسبة للمستفيدين في تصميم برامجه وتنفيذها وتقييمها، ومن ثم تعزيز عملية تعميم إدماج الأهداف الإنمائية للألفية في حافظة مشاريع المركز.

١١-١٣ وتقر الوثائق الختامية لمختلف مؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية إقراراً كاملاً بأهمية التجارة كمساهم رئيسي في التنمية، وما يرتبط بذلك من حاجة إلى أنشطة بناء القدرات المتصلة بالتجارة. وفي عام ٢٠٠٣، أكد توافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية أن الدول الأعضاء ملتزمة بتشجيع التجارة كمحرك من محركات التنمية. وجرى أيضاً إبراز دور القطاع الخاص. وأكد إعلان باريس بشأن فعالية المعونة لعام ٢٠٠٥، مجدداً، وزادت من تعزيز ذلك خطة عمل أكرا لعام ٢٠٠٨، على أولوية تلبية الاحتياجات والمطالب القطرية، والتوصل إلى تغيير مستدام على الأجل الطويل. ولا تزال خطة التنمية تعطي أولوية أكبر للتجارة. وفي أيار/مايو ٢٠١١، شدد برنامج العمل المنبثق عن مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، والمنعقد في اسطنبول بتركيا، على أهمية دور التجارة في ضمان التنمية الاقتصادية المستدامة، ودعا شركاء التنمية إلى جملة أمور من بينها، "تنفيذ المساعدة التقنية الفعالة المتعلقة بالتجارة، وبناء قدرات أقل البلدان نمواً على سبيل الأولوية". وفي تموز/يوليه ٢٠١١، سلط الاستعراض العالمي الثالث المعني بالمعونة التجارية، الذي عقدته منظمة التجارة العالمية في جنيف، الضوء على تحدي التعامل المشترك مع مجموعة من القضايا بما في ذلك تعبئة الموارد والاستفادة من مصادر تمويل جديدة. ولا تزال الأزمة المالية والاقتصادية المزمنة تساهم في تفاقم تلك الضغوط وتبرز الحاجة الملحة إلى التقدم.

١٢-١٣ وأكد الإعلان الصادر عن المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية (الدوحة، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١) من جديد دعم المؤتمر للأعمال القيمة التي يضطلع بها مركز التجارة الدولية، ودعا إلى تعزيزها. واختتم البيان المعتمد في المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية (هونغ كونغ، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥) بالتأكيد من جديد على دور المركز، وشجع جميع الدول على "أن تتعاون مع مركز التجارة الدولية الذي يكمل عمل منظمة التجارة العالمية بتوفير منتدى للتفاعل بين قطاع الأعمال والمفاوضين التجاريين ولإسداء المشورة العملية للمؤسسات الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم لكي تستفيد من النظام التجاري المتعدد الأطراف" (الفقرة ٥٣). وبالتالي، سيركز المركز أنشطته على تنفيذ برنامج الدوحة الإنمائي وإعلان هونغ كونغ الوزاري الصادر عن منظمة التجارة العالمية، وذلك بمساعدة الحكومات على إدماج التجارة في البرامج الإنمائية الوطنية، وتشجيع أنشطة الدعوة في مجال الأعمال التجارية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والسعي إلى تدعيم وتوسيع الشراكات بين القطاع العام وقطاع الأعمال التجارية.

١٣-١٣ وفي أعقاب انهيار التجارة العالمية ووصول الدورة الاقتصادية إلى أدنى مستوياتها في الفترة ما بين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، انتعش حجم الصادرات العالمية بنسبة ١٤,٥ في المائة في عام ٢٠١٠، ولكن من المتوقع أن يتباطأ

النمو في عام ٢٠١١ إلى نسبة أكثر تواضعاً قدرها ٦,٥ في المائة. وهذا يدل على عودة مستويات التجارة إلى ما كانت عليه قبل الأزمة. ورغم ذلك فالمستقبل لا يزال يشوبه الغموض في ظل مشاكل الديون السيادية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، والتباطؤ الاقتصادي في اليابان الناجم عن الزلزال والتسونامي، والتغيرات السياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد أدت هذه الأزمات المختلفة إلى انخفاض الاستهلاك وما يتصل بذلك من ناتج اقتصادي في عدد من البلدان. وقد أدى انخفاض معدلات النمو وتراجع الطلب في البلدان المتقدمة النمو إلى انخفاض في صادرات العديد من البلدان النامية، وتضخم ذلك بسبب التركيز العالمي لصادرات الدول النامية في عدد قليل من المنتجات والأسواق، الأمر الذي يجعلها أكثر عرضة للصدمات. وفي موازاة ذلك، قد يؤدي تباطؤ النمو إلى معدلات نمو أبطأ في المساعدة الإنمائية الخارجية والتي تحتسب في كثير من البلدان على أساس نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. ويمثل التقلب الحالي في التجارة العالمية مقترناً بالغموض الذي يشوب المستقبل تحدياً خاصاً بالنسبة للاقتصادات النامية.

١٤-١٣ وفي هذا السياق تصبح المعونة من أجل التجارة رداً حاسماً يساعد البلدان في التغلب على عواقب الأزمة، والحد من الفقر، والانتقال إلى مسار نمو مستدام من خلال تنمية الصادرات. وفي ضوء ذلك، من المشجع أن الالتزامات في سياق المعونة من أجل التجارة وصلت في عام ٢٠٠٩ إلى ما يقارب ٤٠ مليون دولار، ويمثل ذلك زيادة قدرها ٦٠ في المائة عن خط الأساس للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥. ومع ذلك يواجه بعض الدول المتقدمة النمو عجزاً كبيراً في الميزانية يجعل من الصعب عليها أن تستجيب بصورة ملائمة لارتفاع الطلب على مثل هذه المعونة. ويستجيب المركز باعتباره إحدى وكالات المعونة من أجل التجارة، للطلب المتزايد على المساعدة التقنية وذلك بتحسين كفاءة ونوعية الخدمات التي يقدمها المركز وجعلها تركز بشكل أكبر على النتائج والآثار.

١٥-١٣ ويُموّل دعم المساعدة التقنية على المستوى القطري من الموارد الخارجة عن الميزانية، وتكملها موارد الميزانية العادية المقررة لوضع وتطوير البرامج العالمية والإقليمية، وكذلك المنافع العامة العالمية. وخلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠، زاد المركز مساعداته التقنية بنسبة ٤٢ في المائة (من ٢٥,٣ مليون دولار إلى ٣٥,٩ مليون دولار). وفي المقابل، ازدادت نفقات الميزانية العادية بنسبة ٢١ في المائة (من ٢٦,٤ مليون دولار إلى ٣١,٩ مليون دولار) خلال نفس الفترة.

١٦-١٣ ولا يزال توسيع نطاق الإدارة القائمة على النتائج عاملاً أساسياً في تعزيز المساءلة في المركز. وتستمر مواءمة أهداف المنظمة مع الغايات الاستراتيجية، وتزايد نسبة مشاريع المركز التي تعتبر متوافقة مع الإدارة القائمة على النتائج: انتهت عملية تقييم الاحتياجات، ووُضعت الأطر المنطقية، وتجري حالياً الاستعراضات المنتظمة وحددت مواعيد للتقييم. وكان أحد التدابير الرئيسية في تعزيز هذا النهج إنشاء مجموعة التخطيط الاستراتيجي والأداء والحوكمة في مكتب المدير التنفيذي، وهي تجمع بين الموارد من الموظفين التي كانت مخصصة سابقاً للمكتب، وقسم التخطيط الاستراتيجي والتقييم، وفريق الموارد والشراكات، وذلك لتأسيس

كيان يزيد التركيز على هذا الموضوع، تماشياً مع قرار الجمعية العامة ٢٥٩/٦٤. وهناك تدبير آخر اتخذ في هذا الصدد هو إنشاء فريق ضمان نوعية المشاريع، الذي يستعرض جميع وثائق المشاريع لضمان أن تصميم المشاريع بطريقة تفي بالاحتياجات القياسية لأساس تنفيذ سليم. وكان أحد الابتكارات الأخرى خلال فترة السنتين إنشاء مستودع مركزي لسوابق الممارسات الجيدة، يمكن لمديري المشاريع أن يحصلوا منه على اقتراحات ومبادرات لتحسين إدارة المشاريع وتنفيذها.

١٧-١٣ وما زال التحدي الأساسي لمركز التجارة الدولية، في إطار تنفيذه لبرامجه، يكمن في تسليم عملائه من البلدان خدمات وبرامج جيدة النوعية ومنخفضة التكلفة، ومصممة لتلبية احتياجاتهم وظروفهم المحددة وفي ضمان استدامة أعماله على الأجل الطويل. وسيكون التحسين المتواصل لأدوات ومنهجيات المركز أحد العوامل الرئيسية في استراتيجيته لضمان أن تظل المساعدة التقنية المقدمة متمشية باستمرار مع حاجات النظام التجاري العالمي السريعة التطور. وبمواصلة تطبيق ضمان النوعية الذي ينبغي القيام به بالتعاون مع المستفيدين في مرحلة تصميم المشاريع، وتوسيع نهج الإدارة القائمة على النتائج في مراحل تنفيذ المشاريع ومراقبتها، ستصبح لمشاريع المركز وخدماته استراتيجية واضحة تضمن أن المكاسب: (أ) تستهدف الفئات الضعيفة ولا سيما المجتمعات المحلية الفقيرة، (ب) تنقسمها النساء والرجال، (ج) تدعم الحفاظ على البيئة، (د) تأخذ مسائل الاستدامة في الاعتبار.

١٨-١٣ ويستعرض الفريق الاستشاري المشترك التابع لمركز التجارة الدولية برنامج عمل المركز سنوياً، والفريق هو منتدى السياسات الحكومي الدولي الرئيسي للمركز، وهو مفتوح لأعضاء الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية. ويقوم سنوياً كل من المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية ومجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد باستعراض تقرير الفريق الاستشاري المشترك وتوصياته. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم اللجنة الاستشارية للصندوق الاستئماني التابع لمركز التجارة الدولية والتي تضم ممثلين للدول الأعضاء المستفيدة والمانحة على حد سواء، بدور نشط متزايد في استعراض الخطة التشغيلية للمركز والتقارير المرحلية والسنوية للتسليم الفعلي. وتجتمع اللجنة مرتين سنوياً على الأقل، أو بتواتر أكبر حسب الاقتضاء.

١٩-١٣ وأقر الفريق الاستشاري المشترك، في اجتماعه السنوي الثالث والأربعين الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، الخطة الاستراتيجية لمركز التجارة الدولية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، والإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ الذي وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها ٢٤٤/٦٥. وقد حُدّد المستوى المقترح من الموارد لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ استناداً إلى الإطار الاستراتيجي المعتمد لفترة السنتين تلك. وتمشياً مع الترتيبات الإدارية القائمة بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، قدم الأمين العام في ربيع عام ٢٠١١ إلى الجمعية العامة ملزمة مبسطة تبين مستوى الموارد التي ينوي المركز طلبها للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/66/6) (الباب ١٣)).

٢٠-١٣ وتبلغ الموارد الكلية المطلوبة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ لهذا الباب ٦٠٠ ٦٧٩ ٧٤ فرنك سويسري قبل إعادة تقدير التكاليف، بسعر صرف ١,٠٨٥ فرنك سويسري مقابل الدولار الواحد، مما يعكس زيادة صافية قدرها ٩٠٠ ١٠٨١ فرنك سويسري (أو ١,٥ في المائة). وتتصل الزيادة الصافية أساساً بتأخر الأثر المترتب على إنشاء ثماني وظائف من الفئة الفنية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، وبتحويل وظيفتين كانتا في السابق تمولان في إطار المساعدة المؤقتة العامة إلى وظيفتين ثابتتين. وتشمل الاحتياجات الكلية المقترحة للباب ١٣ للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ ما يلي:

(أ) مبلغ ٩٠٠ ٦٤٦ ٥٨ فرنك سويسري في إطار الموارد المتصلة بالوظائف لـ ١٦٤ وظيفة (٩٣ من الفئة الفنية، و ٧١ من فئة الخدمات العامة)، مما يعكس زيادة صافية قدرها ٦٠٠ ٦٨٣ ١ فرنك سويسري، وتتصل هذه الزيادة بتأخر الأثر المترتب على إنشاء ثماني وظائف من الفئة الفنية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ (١ من الرتبة مد-١، و ٢ من الرتبة ف-٥، و ٣ من الرتبة ف-٤، و ٢ من الرتبة ف-٢)، والتحويل المقترح لوظيفتين كانتا في السابق تمولان في إطار المساعدة المؤقتة العامة إلى وظيفتين ثابتتين (١ من الرتبة ف-٤، و ١ من الرتبة ف-٢)، ويعوضهما جزئياً الانخفاض تحت بند المساعدة العامة المؤقتة، والمقابل للوظيفيتين اللتين يقترح تحويلهما إلى وظيفتين ثابتتين؛

(ب) مبلغ ٧٠٠ ٣٢ ١٦ فرنك سويسري في إطار الاحتياجات غير المتعلقة بالوظائف، مما يعكس انخفاضاً قدره ٧٠٠ ٦٠١ فرنك سويسري، وذلك للوظيفتين الممولتين في إطار المساعدة المؤقتة العامة، والمقترح تحويلهما إلى وظيفتين ثابتتين.

٢١-١٣ وافقت الجمعية العامة، في دورتها الرابعة والسنتين، على إنشاء ثماني وظائف جديدة وإلغاء وظيفتين من فئة الخدمات العامة، ووفرت التمويل لمهنتين على أساس مؤقت. وتعتبر واجبات ومسؤوليات المهنتين الأخيرين ذات طبيعة مستمرة، ومن ثم اقترح تحويلهما إلى وظيفتين ثابتتين. والمهمتان هما على النحو التالي:

(أ) أخصائي تصميم مساعد (ف-٢) - يتولى قسم الاتصالات والمناسبات مسؤولية نقل المعلومات لأغراض التوعية إلى البلدان التي تغطيها أنشطته. ويؤدي وجود أخصائي تصميم متفرغ في القسم إلى زيادة كبيرة في قدرته على تقديم الخدمات العامة التي يوفرها مركز التجارة الدولية، بطريقة تتخطى حاجز اللغة ومشكلة عدم الإلمام بالتكنولوجيا. وتوفر موظفين متفرغين لهذه المهمة أكثر فعالية من حيث التكلفة من الاستعانة بمصادر خارجية، كما يقضي على التأخر في إيصال الخدمات، ويؤدي إلى توفير وقت موظفي المكتب الفنيين، ويعزز القدرات الداخلية. وفي الحالات التي يقتضي فيها حجم العمل الاستعانة بدعم من مصادر خارجية، تكون الوظيفة المقترحة جهة التنسيق المعنية بإدارة عمل الموردين الذين يقع عليهم الاختيار لتقديم تصميمات منتقاة. وتسهم الاستعانة بمصادر خارجية في التأخر بسبب الحاجة إلى "تعلم مركز التجارة الدولية" وبسبب ما يترتب على ذلك من تكاليف إضافية من حيث الوقت الذي يستهلكه موظفو المركز. ويسري ذلك بشكل خاص في ما يتعلق

بالعمل في المشاريع، حيث لا تتوفر لموظفي مركز التجارة الدولية العاملين في الشعب الفنية سوى معرفة محدودة بقضايا التصميم: تقدم المشورة والتدريب العمليين أساسيين في هذه الحالات، ويفضي إلى مردود للاستثمار أعلى منه في حال اضطرابهم لإقامة صلات بأطراف ثالثة. وقد أثبت المركز التزامه بتحسين النوعية في وثائق المؤسسة المقدمة إلى الدول الأعضاء. وأصبحت العناصر المرئية في الوثائق ومفاتيح التنقل فيها من موضع إلى آخر أكثر اتساقاً. وتوفر الوسائل الابتكارية لعرض المعلومات يعني تسهيل الاطلاع على البيانات والمعلومات الصادرة عن المركز وتوسيع نطاقه مما يؤدي إلى زيادة التعلم وبناء القدرات، كما ثبت أن تلك الوسائل أكثر فعالية من حيث التكلفة من الاستعانة بمصادر خارجية. وكانت ردود فعل الدول الأعضاء في الاجتماع السنوي الرابع والأربعين للفريق الاستشاري المشترك، إيجابية جداً إزاء توسيع إمكانية الاطلاع على المعلومات الأساسية للمركز. كذلك أظهر الاستطلاع الذي أجري لآراء البلدان التي تتعامل مع المركز أن منشورات المركز هي الموضع الذي أصبح به المركز معروفاً. ويشارك شاغل المنصب في توسيع نطاق عناصر التصميم في المركز لتشمل موقع المركز الجديد على الإنترنت المتمحور حول المستخدم والمتصل بمتدى التعلم الإلكتروني الخاص بالمركز، كما يشارك في عملية إعادة التصميم الجارية لبوابات المعلومات المتعلقة بالتجارة ومواقع المشاريع على الإنترنت. وتقدم المساعدة أيضاً للموقع الجديد على الإنترنت الجاري إنشاؤه في ظل مشروع المرحلة الثانية ودليل البن. وبالنظر إلى الحاجة المسلّم بها إلى زيادة اتساق منظر المواد الداعمة لمشاريع المركز المتعلقة بالتعاون التقني، فإن إنشاء الوظيفة المقترحة يُعتبر حيويًا في المسعى المتواصل نحو تحقيق نتائج جيدة النوعية في مركز التجارة العالمية بسعر أكثر مناسبة.

(ب) موظف برامج أقدم (ف-٤) في قسم تعزيز المؤسسات التجارية - والغرض العام من تحويل هذه الوظيفة هو تمكين قدرات مؤسسات دعم التجارة على تحسين طرائق عملها وقياس أداؤها بفعالية وكفاءة، وعلى تحقيق نتائج وأثر لفائدة الجهات التي تتعامل معها والجهات المعنية والحكومات. ويوصى بإنشاء وظيفة ثابتة لأن وضع المعايير المرجعية أمر ما زال يتعهد به المركز ومؤسسات دعم التجارة الشريكة له، ومن أجل إنشاء شبكة واسعة النطاق من مؤسسات دعم التجارة المعتبرة أنها توسع رقعة أنشطة المركز في الميدان، باعتمادها لمفهوم "واحد فأخر فمجموعة". ويوفر تحديد المعايير المرجعية مجموعة متسقة ومحددة من الخصائص التي تتيح لمؤسسات دعم التجارة معرفة مستوى تطورها في طائفة من المهام الإدارية وإدراك المجالات التي ينبغي أن تحسنها وكيفية تحسينها. وينبغي أن توضع هذه المعايير المرجعية كاملة وشفافة وأن تشكل مصدراً يُسترشد به. وتتيح هذه المعايير لمؤسسات دعم التجارة تقييم مستوى كفاءتها الإدارية والخدمات العملية التي تقدمها إلى الجهات التي تتعامل معها، ومن ثم تطويرها أو تعزيزها، وتطور هذه الجهات كفاءتها بفضل برنامج بناء القدرات الذي يقدمه مركز التجارة الدولية وتعلم الممارسات الجيدة وتبادلها مع سائر مؤسسات

دعم التجارة عن طريق المنبر الإلكتروني الخاص بالمعايير المرجعية. وتلقى المركز من عدد من مؤسسات دعم التجارة الموجودة في بلدان من أقل البلدان نمواً والبلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو رسائل أبدت فيها رغبتها في مواصلة البرنامج. وأعربت الدول الأعضاء في الفريق الاستشاري المشترك عن تقديرها لتوفير برنامج بناء القدرات ووضع المعايير المرجعية لمؤسسات دعم التجارة. وأبدى تأييد شديد للمقترح الداعي إلى إنشاء وظيفة ثابتة في هذا المجال.

١٣-٢٢ ومن شأن تحويل الوظيفتين السالف ذكرهما إلى وظيفتين ثابتتين أن يمكن المركز مما يلي (أ) أن يستجيب على نحو أفضل للتوصيات التي أصدرها الفريق الاستشاري المشترك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، (ب) أن يُعزز المستوى الراهن للموارد وأن يركز على تحسين نوعية برنامج المساعدة التقنية للمركز الآخذ في الاتساع، (ج) أن يستجيب على نحو أفضل لاحتياجات البلدان المستفيدة من المركز، على النحو المعرب عنه في الاستقصاء العالمي السنوي لآراء البلدان التي تتعامل مع المركز، (د) أن يواصل قدرة المركز على أن يكون الجهة المساندة الأساسية في الأمم المتحدة لجوانب تنمية التجارة المتعلقة بالأعمال التجارية مما يضيف شكلاً واقعياً ملموساً للعولمة الشاملة للجميع.

١٣-٢٣ ويُتوقع ورود دخل متنوع من مصادر مختلفة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ قدره ٥٠٠ ٠٠٠ فرنك سويسري، مما يمثل نقصاً قدره ٢٠٠ ٠٠٠ فرنك سويسري مقارنة بفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، ويعود ذلك أساساً إلى انخفاض أسعار الفائدة السائدة.

١٣-٢٤ ويبين الجدول ١٣-٤ الاحتياجات من الموارد للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ معبرا عنها بالفرنكات السويسرية بعد إعادة تقدير التكاليف. ويُقدَّر أن تبلغ مساهمة كل منظمة (المبلغ الصافي) ٦٠٠ ٠٧٠ ٣٨ فرنك سويسري، مما يعادل ١٠٠ ٠٨٨ ٣٥ دولار من دولارات الولايات المتحدة، محسوبة بسعر الصرف الذي يعادل فيه كل ١,٠٨٥ فرنك سويسري دولاراً واحداً من دولارات الولايات المتحدة. وقد تقتضي الضرورة إجراء تعديلات إضافية تراعي أسعار الصرف السائدة بغية ضمان الاتساق مع الترتيبات الإدارية للمركز التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٢٧٦/٥٩.

١٣-٢٥ وستتاح موارد خارجة عن الميزانية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ تقدر بما يقرب من ٨٨ ٩٥٧ ١٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة، وهو ما يكافئ ٩٦ ٥١٨ ٥٠٠ فرنك سويسري. ويمثل هذا زيادة في مجموع الموارد الخارجة عن الميزانية المتاحة للمركز تبلغ نحو ٨ في المائة مقارنة بالفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وتكمل الموارد الخارجة عن الميزانية الاعتمادات المرصودة في إطار الميزانية العادية وتمكن المركز من تنفيذ مشاريع التعاون التقني التي يضطلع بها باستخدام الأدوات وقاعدة المعارف الموضوعة باستخدام موارد الميزانية العادية.

١٣-٢٦ وتظل مسألة المنشورات جزءاً لا يتجزأ من برنامج عمل المركز. وخلال الاستعراض الجاري للبرنامج في فترة السنتين الحالية، يقوم مركز التجارة الدولية، بتوجيه من دائرة تنسيق السياسات والرقابة في مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية، بتنقيح أسلوبه في حساب النواتج، والمنشورات على وجه التحديد لفترة

السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، وذلك تمشيا مع مواصفات نظام المعلومات المتكامل للرصد والوثائق. وبناء عليه، فإن الانخفاض الحاد ظاهريا في التقديرات بين فترة السنتين الحالية والتالية هو جزئيا نتيجة لمعاملة الترجمات والصيغ المسجلة على قرص حاسوبي مدمج للمنشور الواحد بوصفها نواتج منفصلة. علاوة على ذلك، فإن البالغ المشار إليها في السنوات السابقة تضمنت الرسائل الإخبارية والنشرات وغيرها من النواتج التي لم يكن ينبغي اعتبارها منشورات رسمية. ويشار الآن بشكل ملائم إلى الوثائق المعاد تصنيفها التي تناهز ٥٠٠ وثيقة بوصفها نواتج تدرج ضمن أنشطة فنية أخرى. وتمشيا مع طلب الأمين العام بتخفيض الاعتماد على الناتج المطبوع والتحول إلى الإنتاج اللاورقي، قلّص المركز من إصدار عدة نشرات (انظر المرفق) لصالح توفير المعلومات على الإنترنت، والذي لا تنطبق عليه في ظل التعريف الراهن صفة المنشور. وينتظر إصدار المنشورات المتكررة وغير المتكررة على النحو المبين في الجدول ١٣-٣ وكما يرد وصفه في إطار النواتج المبينة أدناه.

الجدول ١٣-٣

موجز بالمنشورات (الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية)

المنشورات	الأرقام الفعلية ٢٠٠٩-٢٠٠٨	تقديرات ٢٠١١-٢٠١٠	تقديرات ٢٠١٣-٢٠١٢
المتكررة	١٩٩	٤٨٢	٣٠
غير المتكررة	٥٨	٨١	٣٤
المجموع	٢٥٧	٥٦٣	٦٤

٢٧-١٣ عملا بقرار الجمعية العامة ٢٦٩/٥٨، يواصل المركز الاضطلاع بتقييمات ذاتية لمشاريع وبرامج ومجالات عمل مواضيعية مختارة. وسيواصل أيضا تكريس الموارد للتقييم الذاتي الإلزامي لأداء البرامج الفرعية، الذي سيتضمن وضع الأهداف، وتصنيف المعلومات المتعلقة بالأداء وتحليلها واستكمالها. وكما هو محدد في سياسة تقييم المركز، تتضمن التقييمات الذاتية المواضيعية التقديرية المزمعة برامج المركز، والعمل الذي يُضطلع به في بلدان أو مناطق محددة، والأدوات والمنهجيات، والسياسات والاستراتيجيات، والعمليات الداخلية الحاسمة. وهذه الأمور ستكملها ثلاثة تقييمات على الأقل تجري بتمويل الجهات المانحة لمشاريع المركز وبرامجه. ويُقدَّر وقت الموظفين المكرّس للتقييم الذاتي بستين شهر عمل، يحمّل ٤٨ منها على الميزانية العادية، ويموّل باقي الحساب (١٢) من الموارد الخارجة عن الميزانية. ومن المتوخى أن يستخدم لهذا الغرض مبلغ مجموعه ٦٠٠ ٢٨٨ ١ دولار يشمل ٨٠٠ ٩٣٧ دولار للموارد المتعلقة بالوظائف من الميزانية العادية و ٨٠٠ ١٤٠ دولار للموارد المتعلقة بالوظائف و ٢١٠ ٠٠٠ دولار للموارد غير المتعلقة بالوظائف، من الموارد الخارجة عن الميزانية.

الجدول ١٣-٤

تقدير الاحتياجات من الموارد

(بآلاف الفرنكات السويسرية)

الفئة	اعتمادات الفترة ٢٠١١-٢٠١٠	النمو في الموارد		إعادة تقدير التكاليف	إعادة تقدير التكاليف	التقديرات للفترة ٢٠١٣-٢٠١٢	تقديرات التكاليف في عام ٢٠١٢	التقدير المبدئي لعام ٢٠١٣
		المبلغ	النسبة المئوية					
الوظائف	٥٦ ٩٦٣,٣	١ ٦٨٣,٦	٣,٠	٥٨ ٦٤٦,٩	١ ٩٦١,٦	٦٠ ٦٠٨,٥	٣٠ ٠٩٧,٢	٣٠ ٥١١,٣
غير الوظائف	١٦ ٦٣٤,٤	(٦٠١,٧)	(٣,٦)	١٦ ٠٣٢,٧	-	١٦ ٠٣٢,٧	٨ ٠١٦,٤	٨ ٠١٦,٣
المجموع	٧٣ ٥٩٧,٧	١ ٠٨١,٩	١,٥	٧٤ ٦٧٩,٦	١ ٩٦١,٦	٧٦ ٦٤١,٢	٣٨ ١١٣,٦	٣٨ ٥٢٧,٦
مطروحا منه الإيرادات	٧٠٠,٠	(٢٠٠,٠)	(٢٨,٦)	٥٠٠,٠	-	٥٠٠,٠	٢٥٠,٠	٢٥٠,٠
صافي المبلغ المقرر أن تتقاسمه كل منظمة من المنظمين الأم	٧٢ ٨٩٧,٧	١ ٢٨١,٩	١,٨	٧٤ ١٧٩,٦	١ ٩٦١,٦	٧٦ ١٤١,٢	٣٧ ٨٦٣,٦	٣٨ ٢٧٧,٦
الإسهامات التي تتقاسمها كل منظمة من المنظمين الأم	٣٦ ٤٤٨,٩	٦٤١,٠	١,٨	٣٧ ٠٨٩,٨	٩٨٠,٨	٣٨ ٠٧٠,٦	١٨ ٩٣١,٨	١٩ ١٣٨,٨

الجدول ١٣-٥

الاحتياجات من الوظائف

الفئة	الوظائف الثابتة الممولة من الميزانية العادية		الميزانية العادية		الموارد الخارجة عن الميزانية ^(أ)		المجموع	
	٢٠١١-٢٠١٠	٢٠١٣-٢٠١٢	٢٠١١-٢٠١٠	٢٠١٣-٢٠١٢	٢٠١١-٢٠١٠	٢٠١٣-٢٠١٢	٢٠١١-٢٠١٠	٢٠١٣-٢٠١٢
الفئة الفنية وما فوقها								
الأمين العام المساعد	١	١	-	-	-	-	١	١
مد-٢	١	١	-	-	-	-	١	١
مد-١	٥	٥	-	-	١	١	٦	٦
ف-٥	٢٠	٢٠	-	-	٢	٢	٢٢	٢٢
ف-٣/٤	٥٠	٥١	-	-	٦	٦	٥٦	٥٧
ف-١/٢	١٤	١٥	-	-	-	-	١٤	١٥
المجموع الفرعي	٩١	٩٣	-	-	٩	٩	١٠٠	١٠٢
فئة الخدمات العامة								
الرتب الأخرى	٧١	٧١	-	-	١١	١١	٨٢	٨٢
المجموع الفرعي	٧١	٧١	-	-	١١	١١	٨٢	٨٢
المجموع	١٦٢	١٦٤	-	-	٢٠	٢٠	١٨٢	١٨٤

(أ) لا يشار إلا إلى الوظائف الممولة من تكاليف الدعم البرنامجي التي تمولها أموال خارجة عن الميزانية.

برنامج العمل

٢٨-١٣ سينفذ برنامج العمل وفقا للاستراتيجية الواردة تفصيلا في البرنامج الفرعي ٦ من البرنامج ١٠ من الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/65/6/Rev.1). ويتمثل الهدف الأساسي للمركز في مساعدة البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، على تعزيز قدرتها التنافسية وزيادة صادراتها مع ما يقترن بذلك من آثار تتعلق بتوفير فرص العمل وتخفيف حدة الفقر. وسعيا لتحقيق هذا الهدف، سيجري في إطار هذا البرنامج الفرعي الإفادة من النتائج التي تحققت والدروس التي استُخلصت في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

٢٩-١٣ ويهدف برنامج منشورات المركز، الذي يندرج في إطار برنامجها الشامل للتعاون التقني، إلى مساعدة قطاع الأعمال التجارية في البلدان النامية على الوصول بسهولة إلى المعلومات المطلوبة للحصول على حصة أكبر من الصادرات الدولية. وفي الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، سيوفر برنامج منشورات المركز قيادة فكرية في ما يتعلق بالقضايا الرئيسية المؤثرة في التجارة الدولية كما سيتواصل تثقيف وإعلام مجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة على الصعيد العالمي، مع إبقاء الجهات المانحة على علم بمشاريع المركز وخبرته. وعلاوة على ذلك، توجه منشورات المركز مقرري السياسات، ومؤسسات دعم التجارة، والأعمال التجارية في ما يتعلق بمجموعة من المواضيع التجارية التي تهدف إلى تحقيق "ديمومة التصدير" وبالتالي المساهمة في استخدام التجارة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، سيقوم المركز بتحديث مكتبته التي تحتوي على نصوصه المرجعية الأكثر شعبية وتعهده شؤونها؛ وسيواصل إصدار منشورات تستهدف قطاعات وأقاليم محددة وسيقدم مجموعة مختارة من مقالات الرأي من ذات القيمة العالمية حول القضايا الرئيسية التي تؤثر في التجارة. وسيتيح المركز هذه المنافع العامة لعملائه على نطاق أوسع من خلال تعزيز موقعه الشبكي. ويتوقع أن يصل مجموع عدد المنشورات لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى ٦٤ منشورا، منها ٣٠ منشورا متكررا و ٣٤ منشورا غير متكرر. وكما هو مذكور في الفقرة ١٣-٢٦ أعلاه، فقد قام مركز التجارة الدولية بمراجعة طريقته لحساب المنشورات قصد التمشي مع مواصفات النظام المعلومات المتكامل للرصد والوثائق، وبالتالي فقد قلص عدد النواتج المعتمدة منشورات متكررة أو غير متكررة. أما سائر النواتج، مثل الرسائل الإخبارية، وصحائف الوقائع، والنشرات الصحفية، وقواعد البيانات والمواد التقنية، فقد أدرجت في خانة "أنشطة فنية أخرى".

٣٠-١٣ ومن أجل دعم الأنشطة المذكورة أعلاه، سيواصل المركز ترشيد استخدام موارده الحالية من الميزانية العادية لدعم تطوير البحوث التطبيقية، والأدوات، والمنتجات والبرامج. وتستخدم موارد الميزانية العادية أساسا لجمع المعلومات عن الأسواق والفرص التجارية وتحليلها واستنباط أدوات عامة تكيفها وتطبيقها لاحقا فرادى المؤسسات أو المنظمات الشريكة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ويكفل هذا التركيز على البحوث التطبيقية ارتفاع مستوى التعاون التقني للمركز كما يكفل بشكل فعال تقصير مهلة تقديم المدخلات وتخفيض تكلفتها على المستوى الميداني. ويتزايد استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

باعتبارها وسيلة لدعم البحوث وتقديم مدخلات المساعدة التقنية التي يقدمها مركز التجارة الدولية. ولا يزال الطلب على المساعدة التقنية التي يقدمها المركز يفوق الموارد المتاحة، مما يدفع المركز إلى إيجاد سبل ابتكارية لتقديم مساعدته.

٣١-١٣ ويولي المركز أهمية كبيرة للشراكات، ويضطلع بأنشطة التعاون التقني بالتنسيق مع الهيئتين المؤسستين له، وهما الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، ومع مجموعة متنوعة من الوكالات من داخل منظومة الأمم المتحدة ومن خارجها. وسيواصل المركز أداء دور نشط في إطار المجموعة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة وفي العمل عن كثب مع وكالات أخرى يجمعه بها العمل الموحد تحت مظلة الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، سيستمر التعاون مع وكالات تقديم المعونة في إطار مبادرتي الإطار المتكامل المعزز والمعونة من أجل التجارة. وسيجري تمثين الشراكات القائمة مع الشركاء الحاليين ومقدمي برامج بناء القدرات المتصلة بالتجارة، مثل الكومنولث، والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، والمنظمة الدولية للفرانكفونية، والبنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، واللجان الاقتصادية الإقليمية ومصارف التنمية الإقليمية. وسيعزز كذلك التعاون المباشر مع وكالات التعاون التقني الثنائية، وبخاصة المنتمة منها للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وذلك في مجال تصميم الأنشطة الميدانية وتنفيذها.

٣٢-١٣ ويواصل المركز سعيه لتحسين النوعية، فيجعل تحديده لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ هو تعزيز المساءلة ورفع القيمة بما يدعم إدماج الإدارة القائمة على النتائج في عمل المنظمة؛ وإنجاز مشاريع ذات طاقة كامنة أكبر لإحداث أثر وتحقيق الاستدامة على الأمد البعيد؛ وزيادة الكفاءة والفعالية بتوسيع نطاق المشاريع لتصبح برامج كبرى متعددة السنوات ومتعددة أصحاب المصلحة؛ والحفاظ على الزيادة المطردة لنسبة إنجاز المشاريع حسب كل موظف مع ضمان أن تدعم موارد الميزانية العادية على النحو المناسب الإنجازات المتوقعة.

٣٣-١٣ ويتكون المركز من ثلاث شعب فنية مسؤولة عن إنجاز برنامج المساعدة التقنية. ويضطلع مكتب المدير التنفيذي بالتوجيه التنفيذي والإدارة، بينما تنجز شعبة دعم البرامج الخدمات الإدارية واللوجستية والتقنية اللازمة.

٣٤-١٣ ويدير مكتب المدير التنفيذي برنامج العمل المؤسسي للمركز، ويوفر القيادة ويضطلع بالتخطيط الاستراتيجي ووظائف الاتصال المؤسسي. ويتولى فريق التخطيط الاستراتيجي والأداء والحوكمة مسؤولية إدارة المخاطر، والتخطيط الاستراتيجي، والمراقبة، والتقييم، والحوكمة، وضمان النوعية، بينما يتولى قسم الاتصالات والمناسبات شؤون الإعلام، ويدير برنامج المنشورات والاتصالات المؤسسية، ويضطلع بدور متزايد الأهمية هو التوعية بالأثر الذي يحدثه المركز. ويمثل مكتب المدير التنفيذي المركز أمام الحكومات، وهيئات الأمم

المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية ومنظمات أخرى، ويرأس لجان داخلية أساسية تعمل في مجال التطوير المؤسسي، وتوجيه السياسات والتوجه الاستراتيجي.

١٣-٣٥ وقد ارتكزت إعادة هيكلة المركز خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ على تزويد البلدان الشريكة بخدمات مخصصة قائمة على الطلب وعلى المساهمة في تنمية الصادرات وفقا لروح إعلان باريس. وانطوى إنشاء شعبة السياسات والبرامج، التي أعيدت تسميتها لتصبح "شعبة البرامج القطرية" عام ٢٠١٠، على ضم المكاتب الجغرافية/الإقليمية الخمسة في مجموعات؛ ودائرة استراتيجية التصدير؛ ودائرة دور الأعمال التجارية في السياسة العامة للتجارة. وخلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، ستواصل شعبة البرامج القطرية القيام بما يلي:

(أ) توفير المعارف عن البيئة التجارية للبلدان والحاجات من المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة كأساس لتقييم الحاجات، وتصميم المشاريع وتنفيذ المشاريع، بالتنسيق مع عمل شركاء التنمية الآخرين والشعب التقنية في المركز. ولبلوغ هذا الهدف، ستسعى الشعبة لإقامة شبكات معارف، وربط اتصالات وشراكات فعالة مع أصحاب المصلحة القطريين والإقليميين الرئيسيين والحفاظ عليها. وستستمر الشعبة في التزامها بمبادرات توحيد أداء الأمم المتحدة، ومشاركتها النشطة في مجموعة مجلس الرؤساء التنفيذيين المعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية، وستراقب تقدم الأهداف الإنمائية المتفق عليها ونتائجها بتنسيق وثيق مع الشركاء. وفي إطار النقاش العالمي حول "المعونة من أجل التجارة"، ستواصل جهودها لإسماع صوت المؤسسات الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم المنتمة لبلدان البرنامج خلال المناقشات؛

(ب) دعم البلدان الشريكة في تحديد أولوياتها وأعمالها الإنمائية، على الصعد الإقليمية، والوطنية والقطاعية، بتشجيع الحوار بين القطاعين العام والخاص والتزام أصحاب المصلحة، ووضع مشاريع مساعدة تقنية متصلة بالتجارة تلي حاجات البلدان. وسيجري تيسير استراتيجيات إقليمية ووطنية وقطاعية لتجارة التصدير، على أساس تقييم الحاجات القائم على المشاركة والمعزز بمجموعة من الأدوات والخدمات المرتبطة بالمضمون والعملية. وسينصب التركيز على تعزيز النمو المستدام للصادرات بإدماج التجارة في الإطار الأوسع للتنمية مع أخذ الموارد المتاحة والأثر المحتمل لتدابير منتقاة في الاعتبار. وستضمن الشعبة المراعاة الواجبة لإطار الاتفاقات التجارية الدولية والانساق بين مختلف صكوك السياسات التجارية لتحقيق النجاح في مجال التصدير. وفي سياق صياغة المواقف التفاوضية من الاتفاقات التجارية الدولية، والسياسات التجارية الوطنية واستراتيجيات التصدير، تدعم الشعبة قطاع الأعمال التجارية الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم، وذلك لفهم دورها وتعزيز مصالحها. وستعزز الشعبة انخراط المركز والنظرء الأساسيين في البلدان الشريكة، في تحويل نقاط العمل في استراتيجيات التصدير وأفكار المشاريع المناسبة إلى خطط متكاملة ومنسجمة للمساعدة التقنية يمكنها استقطاب

التمويل وتحقيق "ديمومة أثر التصدير". وسيجري اتباع الحلول الإقليمية حيثما يتضح أنها تستجيب للتحديات المشتركة في مجال التجارة؛

(ج) إدارة إنجاز المشاريع التي تشمل مختلف مجالات الخدمات التي يقدمها المركز، وتنسيق عملية تنفيذ الأنشطة التقنية المحددة باعتبارها أجزاء متكاملة في النهج الوطنية لتنمية التجارة. وستولى الأهمية لتوفير المساعدة المتصلة بالتجارة لأكثر المجموعات ضعفا، بما فيها أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والبلدان الجزرية الصغيرة النامية وبلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. وسيشمل هذا مشاركة أوسع وأعمق في إطار مبادرة الإطار المتكامل المعزز. وسيشمل أيضاً عملاً متواصلًا لدعم البلدان الأقل نمواً الساعية إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وتحديد الفوائد الملموسة للعضوية في المنظمة وشرحها، وبيان المدلول العملي لذلك بالنسبة لقطاع الأعمال التجارية. وفي هذا السياق، توفر الشعبة المشورة لمؤسسات دعم التجارة في ما يتعلق بأفضل ممارسات الدعوة للأعمال التجارية وتوفير التدريب للقطاع الخاص في مجال تحديد الفرص التجارية الناتجة عن الاتفاقات التجارية.

١٣-٣٦ وستواصل شعبة تنمية الأسواق تركيزها على تدعيم القدرة التنافسية للقطاع الخاص لتمكين البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، من الاستفادة من تطور الفرص المتاحة في الأسواق. وستشمل الاتجاهات الرئيسية في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ التكيف مع التغيرات الهيكلية التي نجمت عن الأزمة المالية العالمية والانتعاش الهش الحالي في التدفقات التجارية العالمية، والاستجابة لطلبات السوق المتعلقة بزيادة الاستدامة البيئية وزيادة شفافية التدابير غير الجمركية. ولزيادة الأثر والاستدامة، ستحدّث الشعبة منتوجاتها بما يتماشى مع الاهتمام العام للمركز بالمشاريع الأكبر ذات الآجال الأطول، وبتطوير الحلول الإقليمية وتوفير المنافع العامة العالمية، بما في ذلك إنجاز البرامج التدريبية من خلال التعلم الإلكتروني. وفي إطار هذه العملية، سيكون نهج الشعبة مركزاً على مجموعات المستفيدين الثلاث من خدمات المركز وهي: مقررو السياسات (دعم وضع السياسات والاستراتيجيات)؛ ومؤسسات دعم التجارة (باعتبارها أساساً من الجهات المضاعفة للفائدة) والمؤسسات (التي تستخدم المعلومات التجارية والموارد القطاعية والأدوات المتاحة على شبكة الإنترنت بصورة مباشرة). وستقدم الشعبة المساعدة من خلال ثلاثة برامج تقنية رئيسية:

(أ) ستستمر عملية تحليلات وبحوث السوق في تحسين إمكانية وصول البلدان النامية إلى المعلومات المتعلقة بفرص التصدير العالمية وشروط الوصول إلى الأسواق، وذلك باستبقاء أدوات التحليل الرفيعة النوعية بوصفها من المنافع العامة العالمية. وتتضمن هذه الأدوات معلومات عالمية عن التدفقات التجارية والتعريفات الجمركية والتدابير غير الجمركية، والاستثمار المباشر الأجنبي ومعايير القطاع الخاص. وستواصل جمع المعلومات عن تجارب الشركات مع التدابير غير الجمركية، وذلك بإجراء دراسات استقصائية على مستوى المؤسسات الوطنية وتسهيل الحوار بين القطاعين الخاص والعام

بشأن نتائج الدراسات الاستقصائية والآثار المرتبطة بالتجارة. وسيتم إنجاز دراسات متعمقة حول مسائل معينة مرتبطة بالتجارة العالمية، ودراسات تشخيصية قطرية باعتبارها مدخلات لاستراتيجيات التصدير الوطنية، والبرامج الوطنية والإقليمية المتكاملة والدراسات التشخيصية للتكامل التجاري. وعلاوة على ذلك، سيجري العمل النشط على بناء قدرات مستدامة في مجال تحليل التجارة وبحوث السوق عن طريق برامج التدريب وجهها لوجه أو بالاتصال الإلكتروني، التي تنفذ كبرامج تدريب قطرية أو إقليمية متكاملة وبالتنسيق مع برامج التدريب للمركز؛

(ب) وستعاون دوائر معلومات التجارة مع مؤسسات دعم التجارة لتصميم خدمات إعلامية تستجيب لحاجات العملاء، مع اقتراح حلول تستخدم الشبكة الإلكترونية وتكنولوجيا الاتصال النقال وغيرها من الوسائط الرقمية إذا كان ذلك مناسباً. وحيثما توجد قدرة مؤسسية كافية، ستيسر إقامة شبكات المعلومات التجارية على الصعيد الإقليمية، والوطنية والقطاعية. ولدعم تطوير مثل هذه الخدمات والشبكات، في سياق المساعدة التقنية الوطنية والإقليمية التي يوفرها المركز، سيجري توسيع البرامج التدريبية في مجالي إدارة وبحوث المعلومات التجارية لفائدة كل من مؤسسات دعم التجارة والمؤسسات الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم، عن طريق دورات تدريبية إلكترونية. ولاستكمال تعزيز منتجات وخدمات المؤسسات، ستتاح فرص الوصول إلى موارد المعلومات المرتكزة على الشبكة الإلكترونية، للمؤسسات ولعملائها من المؤسسات الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم. وهذه الموارد، بما فيها دائرة أنباء السوق، والأدلة التجارية والمكتبة الرقمية للمركز، والتي تعد جزءاً من المنافع العامة العالمية التي يتيحها المركز، ستوفر معلومات عن آخر المستجدات في اتجاهات السوق، والفرص التجارية، والمسائل المتعلقة بالوصول إلى الأسواق ومواضيع التجارة؛

(ج) تعد القدرة التنافسية القطاعية، "مهندس" التطوير المتعمق الذي توجهه السوق لقطاع المنتجات والخدمات مما يشجع المؤسسات في قطاع ما على وضع استراتيجيات السوق، وتحليل سلسلة الأنشطة المضيئة للقيمة، وتحديد مساعدة إنمائية شاملة متعددة الوكالات، وتكييفها وتنسيقها لفائدة المؤسسات حتى تتسنى المواءمة بين العرض والطلب من قبل العملاء، بما يحولّ الفرص إلى أعمال تجارية حقيقية، ومنصفة، ومولدة للقيمة المضافة، ويحسن أسباب المعيشة. وستقدم المساعدة باستعمال منهجيات داخلية تشمل معلومات الأسواق والعمليات القطاعية، والتدريب، والتوجيه والإرشاد المرتكز على المشاريع، وخدمات التمكين، وربط الشبكات مع العملاء الأنداد، والجمعيات القطاعية، والمنظمات المهنية. وسيستهدف العمل الميداني مجموعات من المؤسسات، ومقدمي الخدمات، ومباشري الأعمال الحرة من المجتمعات المحلية المهمشة، وسيجري بالشراكة مع منظمات الأعمال التجارية، والمنظمات الزراعية والمجتمعية ومنظمات دعم التجارة وكذا مقرري السياسات. وسيستمر التركيز على القطاعات وسلسلات الأنشطة المضيئة للقيمة

ذات الأهمية بالنسبة للبلدان النامية والاقتصادات الناشئة وهي: تجارة الأغذية والزراعة، وصناعة الأزياء المحترمة للأخلاقيات، والصناعات الثقافية، والمنتجات الطبيعية المصنعة، والتكنولوجيا والخدمات.

٣٧-١٣ وستواصل شعبة الأعمال والدعم المؤسسي جهودها الرامية إلى توفير الحلول المناسبة عن طريق بناء قدرات عملائها، ومن بينها منظمات النهوض بالتجارة، وجميعيات الأعمال التجارية التابعة للقطاع الخاص، والغرف التجارية، وجميعيات الأعمال التجارية النسائية. وستستخدم الشبكات الموثوقة القائمة وإيجاد بيئة مواتية للأعمال التجارية بغية بناء وتعزيز القدرة التنافسية على الصعيد الدولي للمصدرين والمنشآت الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم في البلدان النامية. وتهدف الشعبة على وجه التحديد إلى توفير حلول حسب الطلب لدعم صانعي السياسات والمؤسسات والشركات على حد سواء، عن طريق تعزيز مؤسسات دعم التجارة وزيادة القدرة التنافسية في مجال التصدير وإيجاد البيئات المواتية للأعمال التجارية، وذلك على النحو التالي:

(أ) ستُعزز مؤسسات دعم التجارة عن طريق بناء قدراتها بوصفها مراكز لمضاعفة القدرات التقنية في هذا المضمار، بحيث يتسنى لها عرض طائفة من الخدمات المتمشية مع أفضل الممارسات التي تم التوصل إليها باتباع منهجية المركز المتعلقة بوضع أسس المقارنة، والتواصل فيما بين الشبكات، وتطبيق مفهوم "واحد فآخر فمجموعة" أي استخدام مؤسسات دعم التجارة الشريكة التي تتبوأ موقعاً استراتيجياً من أجل توسيع نطاق المهارات الإدارية والخدمات التشغيلية لغيرها من المؤسسات وشركات التصدير والأفراد. وسيجري توسيع القاعدة الشبكية لمنهجية أسس المقارنة بما يشمل مؤسسات دعم التجارة، كما سيستمر تنسيق ممارسات وضع أسس المقارنة لتبلي الاحتياجات التي أعربت عنها شبكة منظمات النهوض بالتجارة، ولتواكب التطورات المقبلة، بما فيها المؤتمر العالمي لمنظمات النهوض بالتجارة الذي سيعقد في ماليزيا في عام ٢٠١٢؛

(ب) ستُعزز قدرة عملاء الشعبة من الشركات على المنافسة في مجال التصدير بتحسين المهارات الإدارية اللازمة للحفاظ على مستوى الاستعداد للتصدير وزيادته. وسيجري توسيع نطاق خدمات التدريب والخدمات الاستشارية في مجالات الاستفادة الكاملة من سلسلة الأنشطة المضيفة للقيمة في مجال التصدير، واستيفاء معايير النوعية المطلوبة لدخول السوق، وزيادة حصة السوق بتحسين ممارسات التسويق واستحداث العلامات التجارية، وخلق زيادة في قيمة المنتجات عند المصدر، والتطبيق الواسع النطاق لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات (إيجاد الحلول الحاسوبية في مجال الأعمال التجارية)؛

(ج) ستجري تهيئة بيئة مواتية للأعمال التجارية عن طريق تصميم وتطوير برامج موجهة للعملاء تساعد على التعامل مع طائفة المسائل القانونية التي قد تبرز قبل معاملات التصدير أو أثناءها أو بعدها، وذلك من خلال الربط بين المؤسسات وشركات التصدير بغية تيسير وصولها إلى مصادر

التمويل وتوفير خدمات تهدف إلى الحد الأقصى من تكلفة المعاملات التجارية وغير ذلك من أساليب تحقيق الفعالية من حيث التكلفة في مجال التصدير.

٣٨-١٣ وشعبة دعم البرامج مسؤولة عن تقديم الدعم التقني واللوجستي والإداري لموظفي المركز وبرامجه. وتقدم الشعبة التوجيه والمساعدة إلى إدارة برامج المركز لضمان الكفاءة في إدارة الموارد البشرية والمالية وغيرها من موارد المركز في سياق تخطيط برنامج عمله وتنفيذه. وفي سبيل تحقيق هذه الغاية، تقدم الشعبة الدعم لضمان فعالية استخدام الموظفين وتوزيعهم، وهي مسؤولة عن كفالة تنفيذ سياسات وخطط الموارد البشرية. والشعبة مسؤولة عن التسجيل الدقيق لجميع نفقات المركز من الميزانية العادية ومن الموارد الخارجة عن الميزانية والإبلاغ عنها في الوقت المحدد ورصدها رصدًا فعالاً، وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة؛ وعن التخطيط الفعال لاستخدام الموارد المالية المتاحة للمركز. والشعبة مسؤولة بموجب ذلك عن تنسيق عملية تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والنظام الجديد لتخطيط الموارد في المؤسسة. وتسدي الشعبة المشورة القانونية وتقديم الدعم اللوجستي وتيسر الاتصال في ما يتعلق بالمسائل الأمنية في مقر المركز في جنيف وفي الميدان وتتولى إدارة الأصول المادية التابعة للمركز ومراقبة عملية جرد الموجودات. وتدعم الشعبة اعتماد المركز المتزايد بسرعة على تكنولوجيا المعلومات، بتطوير وتنفيذ وصيانة طائفة واسعة من تطبيقات البرمجيات القياسية الخاصة بالأمم المتحدة أو المطورة تجارياً، والمصممة لتحقيق أهداف المركز الاستراتيجية ولدعم هيكله الأساسية لتكنولوجيا المعلومات دعماً كاملاً. وتمثل الشعبة المركز في اجتماعات وأنشطة التنسيق التي تجري بين الوكالات في سياق الأنشطة الإدارية والقانونية والتكنولوجية والأمنية وهي مسؤولة عن الاتصال بهيئات الرقابة وعن أعمال التخطيط والتنسيق المتعلقة بتنفيذ ما تقدمه هذه الهيئات من توصيات وتقديم التقارير في هذا الشأن. وتهدف أنشطتها إلى الإسهام في تنفيذ ولاية المركز وفي الجهود التي يبذلها المركز ككل لزيادة حجم المساعدة التقنية وفعاليتها.

أهداف فترة السنتين والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

هدف المنظمة: تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة والمساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان ذات الاقتصادات النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية عن طريق التجارة وتطوير الأعمال التجارية الدولية

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
--------------------------------------	----------------

(أ) تعزيز إدماج قطاع الأعمال التجارية في الاقتصاد العالمي عن طريق تعزيز الدعم المقدم لمقرري السياسات	(أ) '١' زيادة عدد استراتيجيات تنمية الصادرات المعدة والمنفذة، بما في ذلك الحالات التي يتم فيها دمج التجارة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية نتيجة للدعم الذي يقدمه المركز لتمكين صانعي القرارات من وضع برامج وسياسات فعالة في مجال تنمية التجارة والصادرات
--	--

مقاييس الأداء

(عدد استراتيجيات تنمية التجارة)

الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٣٣

تقديرات الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ٢٤

الهدف للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٤٠

'٢' ازدياد عدد الشبكات القطرية التي تتولد عنها أنشطة متعددة الأطراف متعلقة بالنظام التجاري عن طريق الدعم الذي يقدمه المركز لتمكين صانعي القرارات من فهم احتياجات الأعمال التجارية وهيئة بيئة مواتية للأعمال التجارية	'٢' ازدياد عدد الشبكات القطرية التي تتولد عنها أنشطة متعددة الأطراف متعلقة بالنظام التجاري عن طريق الدعم الذي يقدمه المركز لتمكين صانعي القرارات من فهم احتياجات الأعمال التجارية وهيئة بيئة مواتية للأعمال التجارية
--	--

مقاييس الأداء

(عدد الشبكات القطرية)

الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٧٤

تقديرات الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ٩٢

الهدف للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٩٨

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

مؤشرات الإنجاز

٣' ازدياد عدد الحالات التي جرى فيها إثراء المواقف
التفاوضية للبلدان عن طريق توفير المدخلات
التحليلية ومشاركة قطاع الأعمال التجارية، وعن
طريق الدعم الذي يقدمه المركز لتمكين صانعي
القرارات من إدماج الأبعاد المتصلة بالأعمال
التجارية في المفاوضات التجارية

مقاييس الأداء

(عدد المواقف التفاوضية)

الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٥٠

تقديرات الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ٥١

الهدف للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٥٢

(ب) زيادة قدرة مؤسسات دعم التجارة على تقديم (ب) ١' ازدياد عدد مؤسسات دعم التجارة التي
حسّنت ترتيبها في نظام التقييم المرجعي لمؤسسات
دعم التجارة الذي يطبقه المركز بفضل دعم
المركز لها

مقاييس الأداء

(عدد مؤسسات دعم التجارة)

الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٢٢

تقديرات الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ٨٢

الهدف للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ١٠٥

٢' ازدياد عدد المقترحات المتصلة بالسياسات التي
تقدمها مؤسسات الدعم التقني إلى السلطات
المختصة والتي تتضمن دعم المركز

مقاييس الأداء

(دعم المقترحات المتعلقة بالسياسات)

الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٢١

تقديرات الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ٥٥

الهدف للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٨٩

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(ج) تعزيز القدرة التنافسية الدولية للمؤسسات عن طريق التدريب والدعم المقدمين من المركز ١' ازدياد عدد المؤسسات التي جرى تمكينها من صياغة استراتيجيات سليمة للأعمال التجارية الدولية عن طريق التدريب الذي يوفرها المركز بشكل مباشر أو غير مباشر على المسائل المتعلقة بإدارة الصادرات مقاييس الأداء (عدد المنشآت) الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٤٩٥ تقديرات الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ٢ ١٠٠ الهدف للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٢ ٦٠٠ ٢' ازدياد عدد المؤسسات التي جرى تمكينها كي تصبح مستعدة للتصدير عن طريق أنشطة التدريب التي تركز على الاستعداد للتصدير والتي يوفرها المركز بشكل مباشر أو غير مباشر مقاييس الأداء (عدد المنشآت) الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٢٣٨ تقديرات الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ١ ٥٠٠ الهدف للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ١ ٦٢٣ ٣' ازدياد عدد المؤسسات التي وجدت مشترين محتملين، وقامت نتيجة لذلك بمعاملات تجارية عن طريق الدعم الذي يقدمه المركز مقاييس الأداء (عدد المنشآت) الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٣٨١ تقديرات الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ١ ٥٠٠ الهدف للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ١ ٥٠٦	

العوامل الخارجية

٣٩-١٣ سيحقق البرنامج الفرعي أهدافه وإنجازاته المتوقعة بافتراض ما يلي: (أ) تواصل المشاركة التامة من جانب المجتمع الدولي والأطراف المعنية الأخرى، (ب) عدم وجود نقص كبير في المبالغ الفعلية المستلمة من مصادر خارجة عن الميزانية، (ج) بقاء القدرات السياسية والظروف الجغرافية في البلدان المتلقية مستقرة من أجل تنفيذ الأنشطة البرنامجية، (د) عدم تغير ولايات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى التي لها أثر على المركز، (هـ) توافر بيئة مواتية في البلدان المتلقية في شكل سياسات ضريبية ومالية وغيرها من التدابير، بما في ذلك الهياكل الأساسية المادية.

النواتج

٤٠-١٣ ستنجز خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، النواتج التالية:

- (أ) تقديم الخدمات إلى الهيئات الحكومية وهيئات الخبراء (من الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية):
- ١' تقديم الخدمات الفنية: الاجتماعات السنوية للفريق الاستشاري المشترك (٦)؛ اجتماعات اللجنة الاستشارية للصندوق الاستئماني التابع للمركز (٤)؛
 - ٢' وثائق الهيئات التداولية: التقرير السنوي عن أنشطة المركز ومرفقاته (٤)؛ تقارير الفريق الاستشاري المشترك (٢)؛
- (ب) أنشطة فنية أخرى (من الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية):
- ١' المنشورات المتكررة: الكتاب الرئيسي (١)؛ المجلة الرئيسية (٨)؛ الكتب والدراسات المتكررة (٦)؛ الأدلة والبيولوجرافيات (٣)؛ الدوريات التقنية (١٢)؛ تقارير اللجنة الاستشارية للصندوق الاستئماني التابع للمركز (٤)؛
 - ٢' المنشورات غير المتكررة: دراسات السوق الاستقصائية التي تهدف إلى النهوض بالتجارة وكتيبات عن السلع الأساسية (٣٤)؛
 - ٣' النشرات والرسائل الإخبارية المتكررة (٣٥٤)؛ المواد المتنوعة (الكتيبات الإرشادية والخرائط) (٥)؛ صحائف الوقائع غير المتكررة (٦)؛
 - ٤' النشرات الصحفية (٤٠)؛ المؤتمرات الصحفية (٤)؛
 - ٥' المناسبات الخاصة (٥).
 - ٦' المواد التقنية المتاحة للمستخدمين الخارجيين (قواعد البيانات والمواقع الشبكية) (١٣)؛
 - ٧' ستتاح أيضا بانتظام خدمة للرد على استفسارات شبكة مؤسسات دعم التجارة التابعة للمركز، تعالج نحو ٥٢٥ استفسارا فينيا.

(ج) التعاون الفني:

١' الخدمات الاستشارية (من الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية): سيجري تنظيم زهاء ١٩٠٠ بعثة قصيرة الأجل، استجابة للطلبات الواردة من الحكومات والمؤسسات على الأصعدة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية، بغية تقييم وتصميم وصياغة وتنفيذ مشاريع أو مكونات برامج محددة تتعلق بالتعاون التقني. وستشمل المجالات التقنية المحددة التي تغطيها الخدمات الاستشارية تقييم احتياجات المستخدمين والفجوات في القدرات؛ وإجراء تقييمات لإمكانيات التصدير القطاعية، ووضع استراتيجيات وطنية وقطاعية في مجال التصدير؛ وإقامة خدمات وشبكات للمعلومات التجارية وتعزيزها وإدارتها وقياس الأداء المتصل بذلك؛ وتحليل السوق؛ وبناء قدرات شبكة دعم التجارة الوطنية، بما في ذلك الروابط المعنية بالمنتجات والخدمات، والآثار المترتبة على النظام التجاري المتعدد الأطراف في ما يتعلق بالأعمال التجارية؛ وتنمية القدرات وتحسين الخدمات في مجالات الكفاءة الإدارية؛ والكفاءة الإلكترونية، وتمويل التجارة، والقانون التجاري، وإدارة النوعية ومعاييرها، وتغليف الصادرات؛ وتطوير المؤسسات، وتدريب المديرين في مجالات التصدير، وإدارة المشتريات والإمداد؛ ونظم التجارة الإلكترونية وإدارة سلسلة الإمداد القائمة على الحاسوب؛ وإصلاح وتحسين المشتريات العامة؛

٢' التدريب الجماعي (من الموارد الخارجة عن الميزانية): زهاء ٦٦٧ نشاطا للتدريب والتوعية (زهاء ١٣٨ ٢٠ مشاركا) حول مواضيع متقاة؛

٣' المشاريع الميدانية (من الموارد الخارجة عن الميزانية): ١٢٠ مشروعا (٧٦ مشروعا وطنيا و ٢٥ مشروعا إقليميا و ١٩ مشروعا أقاليميا).

الجدول ١٣-٧

الاحتياجات من الموارد: (الميزانية الكاملة)

الوظائف		الموارد (بآلاف الفرنكات السويسرية)		الفئة
٢٠١٣-٢٠١٢	٢٠١١-٢٠١٠	٢٠١٣-٢٠١٢ (قبل إعادة تقدير التكاليف)	٢٠١١-٢٠١٠	
الميزانية العادية				
١٦٤	١٦٢	٥٨ ٦٤٦,٩	٥٦ ٩٦٣,٣	الوظائف
-	-	١٦ ٠٣٢,٧	١٦ ٦٣٤,٤	غير الوظائف
١٦٤	١٦٢	٧٤ ٦٧٩,٦	٧٣ ٥٩٧,٧	المجموع الفرعي
٢٠	٢٠	٩٦ ٥١٨,٥	٨٩ ٢٧٧,٨	الموارد الخارجة عن الميزانية
١٨٤	١٨٢	١٧١ ١٩٨,١	١٦٢ ٨٧٥,٥	المجموع

٤١-١٣ تبلغ الموارد الكلية المطلوبة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ تحت هذا الباب ٦٠٠ ٦٧٩ ٧٤ فرنك سويسري قبل إعادة تقدير التكاليف، بسعر صرف ١,٠٨٥ فرنك سويسري مقابل الدولار الواحد، مما يعكس زيادة صافية قدرها ٩٠٠ ١٠٨١ فرنك سويسري (أو ١,٥ في المائة). ويرتبط صافي الزيادة أساساً بالأثر المؤجل لثمانين وظائف من الفئة الفنية، اعتُمدت لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١٢، وبتحويل وظيفتين كانتا في السابق تمولّان في إطار المساعدة المؤقتة العامة إلى وظيفتين ثابتتين. وتشمل الاحتياجات الكلية المقترحة للباب ١٣ لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ ما يلي:

(أ) مبلغ ٩٠٠ ٦٤٦ ٥٨ فرنك سويسري في إطار الموارد المتصلة بالوظائف، وذلك لـ ١٦٤ وظيفة (٩٣ من الفئة الفنية، و ٧١ من فئة الخدمات العامة)، مما يعكس زيادة صافية قدرها ٦٠٠ ٦٨٣ ١ فرنك سويسري تتعلق بالأثر المؤجل لثمانين وظائف من الفئة الفنية اعتُمدت لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١٢ (١ في الرتبة مد-١، و ٢ في الرتبة ف-٥، و ٣ في الرتبة ف-٤، و ٢ في الرتبة ف-٢)، والتحويل المقترح لوظيفتين كانتا في السابق تمولّان في إطار المساعدة المؤقتة العامة إلى وظيفتين ثابتتين (١ في الرتبة ف-٤، و ١ في الرتبة ف-٢)، ويعوضهما جزئياً الانخفاض في بند المساعدة المؤقتة العامة، والمقابل للوظيفتين اللتين يقترح تحويلهما إلى وظيفتين ثابتتين.

(ب) مبلغ ٧٠٠ ٣٢ ١٦ فرنك سويسري تحت بند الاحتياجات غير المتصلة بالوظائف للاحتياجات التشغيلية، مما يعكس انخفاضاً قدره ٧٠٠ ٦٠١ فرنك سويسري، وذلك للوظيفتين الممولتين في إطار المساعدة المؤقتة العامة، والمقترح تحويلهما إلى وظيفتين ثابتتين.

٤٢-١٣ وتقدر الموارد الخارجة عن الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ بمبلغ ٥٠٠ ٥١٨ ٩٦ فرنك سويسري، استناداً إلى الزيادة الهامة في الموارد المالية الموجهة لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة، واعتماداً على اعتبار الجهات المانحة المركز من الجهات المهمة المتلقية لهذا النوع من المساعدة. ويواصل المركز التفاوض مع الجهات المانحة لتمويل برامج متكاملة واسعة النطاق، ولا سيما في أفريقيا.

الجدول ١٣-٨

موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن هيئات الرقابة الداخلية والخارجية وعن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

وصف موجز للتوصية	الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية
اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/64/7/Add.10)	

أشارت اللجنة الاستشارية إلى أن المركز بذل بعض الجهود لتحسين عرض وثيقة ميزانيته، ولكنها ترى أن هنالك الكثير مما ينبغي عمله. وينبغي أن تتضمن مشاريع الميزانية القادمة للأطر المنطقية للشركات في عام ٢٠١٢. وعلاوة على ذلك، سيجري تحديثها من أجل الاستعراض

الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية

وصف موجز للتوصية

على ذلك، تابع المركز مفهوم تصميم المشاريع بحيث تتوافق مع الإدارة القائمة على النتائج، ويواصل توسيع هذا النهج ليشمل جميع المشاريع الجديدة. ويواصل المركز تقاسم خبراته مع المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة.

في المستقبل على الأخص معلومات إضافية عن النتائج المحققة خلال فترة السنتين السابقة، وأن تركز بمزيد من العمق على القياس الكمي للنواتج ووضع مؤشرات إنجاز واضحة وذات معنى. وينبغي للمركز، وهو ماضٍ في تنفيذ الإدارة القائمة على النتائج والميزنة القائمة على النتائج، أن يواصل الاستفادة من تجارب المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة وما استخلصته من دروس (الفقرة ٦).

مجلس مراجعي الحسابات (A/65/5 (Vol. III))

يوصل المركز المشاركة كعضو فعال في اللجنة التوجيهية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التابعة للأمانة العامة، حيث تجري معالجة القضايا المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وأثر تطبيق هذه المعايير. ويجري إدخال مشاريع إجراءات وسياسات وفقاً للجدول الزمني للتنفيذ.

يوصي المجلس بأن يقوم المركز بتحليل الأثر الذي يحدثه تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في إجراءاته الإدارية والمالية (الفقرة ٢٢)

قدّم تقرير أولي إلى اللجنة المعنية بالميزانية والمالية والإدارة في خريف عام ٢٠١٠ وبعد هذا الاستعراض الأول قدم المركز في حزيران/يونيه ٢٠١١ التوصيات التالية إلى اللجنة للموافقة عليها:

وافق المركز على توصية المجلس بأن يقوم أثناء استعراض عملية الميزانية التي طلبتها اللجنة المعنية بالميزانية والمالية والإدارة التابعة لمنظمة التجارة العالمية، بتسليط الضوء على أثر مبدأ تقاسم تمويل الميزانية العادية مناصفة في حالة إقرار إحدى المنظمتين الممولتين لمبلغ يقل عما تقره المنظمة الأخرى (الفقرة ٢٩).

(١) سيواصل المركز إرسال المزمرة المبسطة لميزانية الأمم المتحدة إلى أمانة منظمة التجارة العالمية للإعلام في الربيع الذي يسبق فترة السنتين. وسيجري توزيع هذه المزمرة على أعضاء منظمة التجارة العالمية.

(٢) سيقدم المركز لمزمرة الميزانية الكاملة بشكلها المستخدم في الأمم المتحدة إلى أعضاء منظمة التجارة العالمية في الخريف الذي يسبق فترة السنتين. وستضاف صحيفة غلاف تتضمن معلومات محددة عن ميزانية منظمة التجارة العالمية. وتقدم المعلومات بالفرنكات السويسرية ودولارات الولايات المتحدة، ولكن الفرنك السويسري سيظل العملة التي تُعتمد بها الميزانية.

وصف موجز للتوصية

الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية

(٣) وتوزَّع تقارير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية والمتعلقة بدراسة ميزانية المركز على أعضاء منظمة التجارة العالمية.

وتوفّر هذه التوصيات لأعضاء منظمة التجارة العالمية معلومات أكثر تفصيلاً وفي وقتها المناسب، عن الميزانية وتجنّب المركز إصدار وثيقتين مختلفتين تماماً تحتويان على نفس المعلومات عن الميزانية.

وقد أقرت اللجنة التوصيات المتعلقة بالتغييرات في عملية ميزانية المركز، والتي ستقدم لاحقاً إلى المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية للموافقة عليها.

استعرض المركز عملية تسوية نهاية العام الخاصة به لضمان تحديد الالتزامات غير المصفاة التي لم يقفلها نظام الدفعات آلياً، وإقفالها يدوياً. وخلال إقفال حسابات عام ٢٠١٠، لم يجد المركز أي قصور في تجهيز التزامات نهاية العام آلياً عبر نظام المعلومات الإدارية المتكامل.

وصل مستوى الاحتياطيّات التشغيلية للمركز، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ إلى ٣ ٦٩٩ ٩٥١ دولاراً (مقارنة بـ ٢ ٨٨٨ ٦٩٤ دولاراً في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩). ويمثل هذا المبلغ نسبة ١٠,٧ في المائة من النفقات السنوية للصناديق الاستثمارية (التي بلغت ٤٠٣ ٥٩٠ ٣٤ دولاراً في عام ٢٠١٠). ويجري العمل على زيادة الاحتياطي ليصل إلى المستوى المطلوب وهو ١٥ في المائة وفقاً لما هو محدد في الأمر الإداري ST/AI/284.

استعرض المركز سياسة تقييم الالتزامات المتعلقة بالإجازات لدى انتهاء الخدمة، وخلص إلى أن الإجازة السنوية المستبدلة، ينبغي أن تعامل كاستحقاق طويل الأجل، نظراً لأنها لا تكون مستحقة الدفع إلا عند انتهاء خدمة الموظف في المنظمة ولأنها تستمد من أيام الإجازات السنوية غير المستخدمة التي تراكمت تدريجياً طوال كامل فترة الحياة المهنية النشطة للموظفين. ولذلك تقاس الإجازة السنوية المستبدلة على أساس القيمة الحالية

يوصي المجلس بأن يقوم المركز بفحص أي قصور، في تجهيز التزامات نهاية العام آلياً عبر نظام المعلومات الإدارية المتكامل، أدى إلى بقاء التزامات غير صحيحة في البيانات المالية (الفقرة ٣٨).

يكرر المجلس توصيته السابقة بأن يواصل المركز جهوده الرامية إلى زيادة مستوى الاحتياطيّات التشغيلية إلى أن يصل إلى المستوى المحدد (الفقرة ٤١).

يوصي المجلس بأن ينظر المركز، بالتعاون مع الأمم المتحدة، في إجراء استعراض لسياسته المتبعة في تقييم الالتزامات المتعلقة بالإجازات لدى تنفيذه المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (الفقرة ٦٣).

وصف موجز للتوصية

الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية

للاتزام وفقاً لمنهجية تقدير المبالغ المستحقة حسب الوحدة، والمحددة في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وعلى هذا الأساس، يعتبر المركز أن تقييمه الذي يستخدم المبادئ الإكتوارية التي تراعي أموراً عديدة من ضمنها معدل التراكم والخصم في المستقبل على القيم الحالية، يتوافق مع الشروط ذات الصلة في إطار المعيار ٢٥ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

ونظراً لشواغل مراجعة الحسابات وإمكانية اختلاف التفسيرات للاستحقاقات الإجمالية للإجازات، وأوجه التباين في التعامل مع هذه المسألة في كامل منظومة الأمم المتحدة، يعتزم المركز مواصلة مناقشة ذلك مع الفريق المعني بالمعايير المحاسبية الدولية على مستوى المنظومة بهدف وضع نهج متسق في كامل أنحاء منظومة الأمم المتحدة.

تناول الأمين العام هذه المسألة في تقريره الذي يحدد ثلاث استراتيجيات لتمويل الالتزامات تجاه استحقاقات نهاية الخدمة وما بعد التقاعد السارية بالنسبة لموظفي الأمم المتحدة (A/64/366). وقد استعرضت الجمعية العامة التقرير في دورتها الرابعة والستين، وستواصل النظر فيه في دورتها السابعة والستين. وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، تلقت اللجنة المعنية بالميزانية والمالية والإدارة التابعة لمنظمة التجارة العالمية إحاطة عن التقدم المذكور آنفاً في الأمم المتحدة. وقد أبلغت اللجنة أن المركز يعتزم تقديم سياسة للتمويل تتمشى مع سياسة التمويل التي تتبعها الأمم المتحدة لإقرارها من جانب الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، وذلك بمجرد اتخاذ قرار بشأن سياسة التمويل للأمم المتحدة.

يركز التقرير السنوي لعام ٢٠١٠ بشكل أكبر على النتائج. علاوة على ذلك، أورد التقرير الذي قدمه مركز التجارة الدولية في نيسان/أبريل ٢٠١١ إلى اللجنة الاستشارية المعنية بالصندوق الاستثماري للمركز نواتج المشاريع ونتائجها. وجرى توضيح مؤشرات الإنجاز،

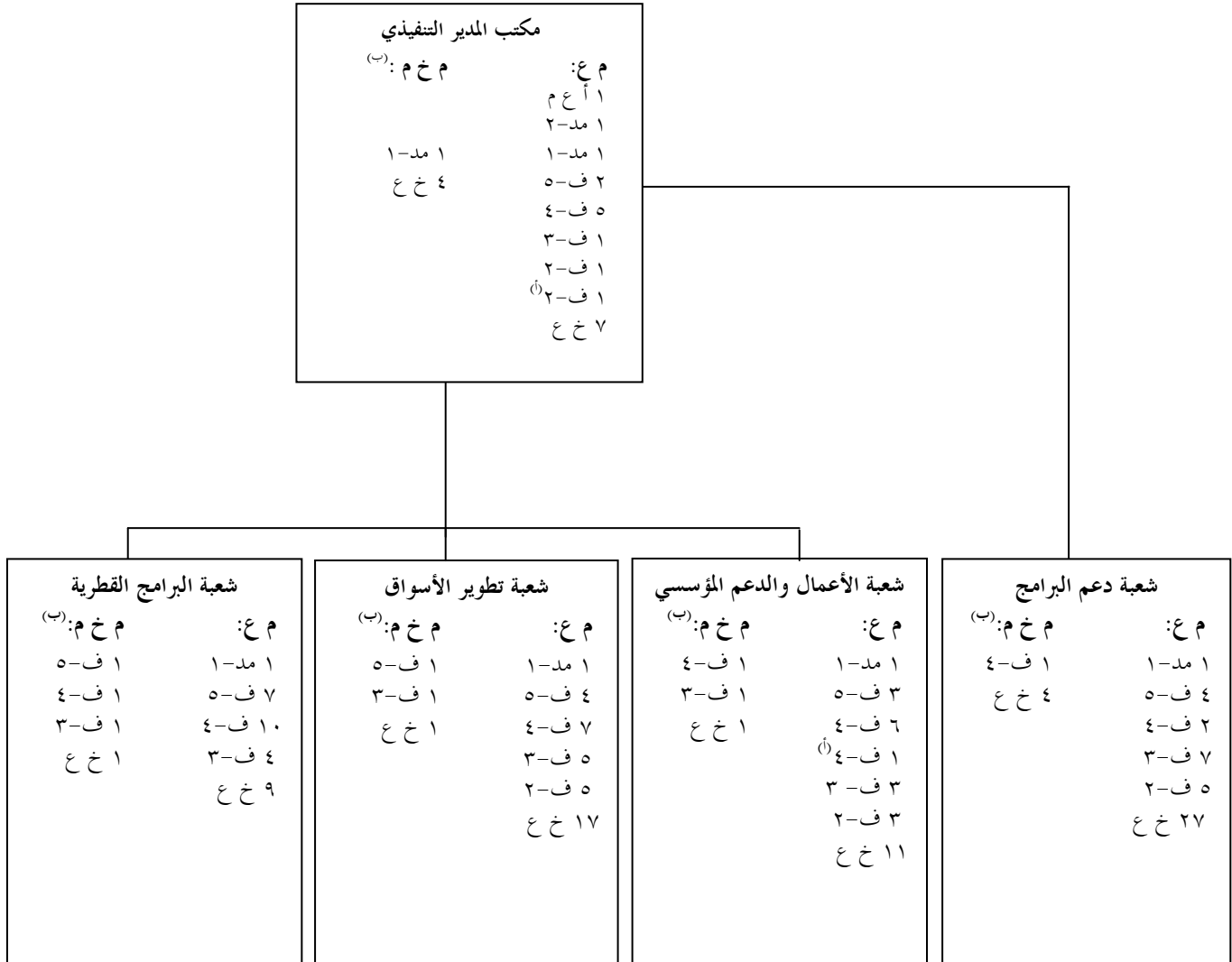
يكرر المجلس تأكيد توصيته السابقة بأن يضع المركز، بالتعاون مع الأمم المتحدة، خطة تمويل من أجل التزامات نهاية الخدمة للنظر فيها وإقرارها من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس العام لمنظمة التجارة العالمية (الفقرة ٦٧).

وافق المركز على توصية المجلس بتنقيح مؤشرات الإنجاز المتعلقة به والأهداف المرتبطة بها بهدف تحسين تقييم الأثر النوعي لمشاريعه (الفقرة ٦٧).

وصف موجز للتوصية	الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية
يوصي المجلس بأن ينظر المركز في سبل إيجاد صلات بين موارد الميزانية والنتائج (الفقرة ٧٨).	وُتصمَّم جميع المشاريع الجديدة لتتوافق مع مبادئ الإدارة القائمة على النتائج من أجل تقييم أفضل للأثر النوعي. يتواصل العمل من أجل التركيز على القيمة مقابل المال باعتماد عمليات محسنة لضمان نوعية المشاريع في تصميم المشاريع.
وافق المركز على توصية المجلس بأن يكفل: (أ) ضبط سجلات الجرد الميداني وتحديثها سجلات الجرد الميداني وتحديثها على النحو الصحيح؛ (ب) رفع الممتلكات غير المستهلكة (ب) رفع الممتلكات غير المستهلكة المتعلقة بالمشاريع المنجزة في الميدان من قوائم الجرد الميداني وإيداعها لدى مستخدمين آخرين أو التخلص منها إذا كان ذلك مناسباً.	سيكفل المركز (أ) ضبط سجلات الجرد الميداني وتحديثها على النحو الصحيح، (ب) رفع الممتلكات غير المستهلكة المتعلقة بالمشاريع المنجزة في الميدان من قوائم الجرد الميداني بحلول الربع الأخير من عام ٢٠١١.

مركز التجارة الدولية المشترك بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة التجارة العالمية

الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣



المختصرات: م ع، الميزانية العادية؛ م خ م، الموارد الخارجة عن الميزانية؛ أ ع م، أمين عام مساعد؛ خ ع، فئة الخدمات العامة.

(أ) مطلوب تحويل أموال من المساعدة المؤقتة إلى وظيفة ثابتة.

(ب) تمويل من تكاليف دعم البرامج.

المرفق

النواتج التي تحققت في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ والتي لن تنفذ في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

A/64/6 (الباب ١٣)/	الناتج	الكمية	سبب التوقف عن التنفيذ	Add 1، الفقرة
١٣-٤٤ (ب) '١'	إحاطات عن الأسواق	٨	تغير حاجات المستفيدين وبيئة المعلومات التجارية التي يعمل فيها المستخدمون. ويكمل هذا الناتج بأنواع أخرى من أدوات وخدمات المعلومات التجارية التي يقدمها المركز	
١٣-٤٤ (ب) '١'	الدليل العالمي لمصادر المعلومات عن المعايير، وتقييم المطابقات، والاعتماد، والمنهجية، والأنظمة التقنية، والتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية	١	نقص الموارد اللازمة لتحديث قاعدة البيانات بشكل مستمر. إضافة لذلك يجري الحصول على البيانات من المواقع الشبكية للهيئات الدولية التي تُحدّثها تلك الهيئات، الأمر الذي يُشكل ازدواجية	
١٣-٤٤ (ب) '١'	القانون التجاري في غرب ووسط أفريقيا (قاعدة بيانات منظمة مواءمة قوانين الأعمال في أفريقيا - منشور مشترك)	١	لدى منظمة مواءمة قوانين الأعمال التجارية في أفريقيا قاعدة بيانات كاملة ومحدّثة، وبشكل تعهد موقع خاص بنا ازدواجية في البيانات	
١٣-٤٤ (ب) '١'	أسواق البهارات العالمية	١	تغير حاجات بيئة المعلومات التجارية التي يعمل فيها المستخدمون. سيجري تكييف هذا الناتج لصالح المزيد من الأنشطة الفنية المحددة الهدف بما فيها الكتيبات والمواد التقنية التي ستكون متاحة على الموقع الشبكي للمركز وستوزع من خلال النظراء في الميدان	

الكمية	الناتج	Add 1، الفقرة	A/64/6 (الباب ١٣)/
تغير حاجات المستخدمين وبيئة المعلومات التجارية التي يعمل فيها المستخدمون. سيدمج هذا الناتج بشكل أكثر شمولية مع المعلومات الأخرى التي يقدمها المركز، وسيتاح للمستخدمين باستخدام إخطارات إلكترونية ترسل عبر الشبكة العالمية وتوجه المستخدمين إلى الصفحات الشبكية التي جرى تحديثها على الموقع الإلكتروني للمركز	الرسالة الإخبارية الخاصة بقدر ٢٠ المؤسسات على المنافسة	١٣-٤٤ (ب) '١'	
تغير حاجات المستخدمين وبيئة المعلومات التجارية التي يعمل فيها المستخدمون. سيدمج هذا الناتج بشكل أكثر شمولية مع المعلومات الأخرى التي يقدمها المركز، وسيتاح للمستخدمين باستخدام إخطارات إلكترونية ترسل عبر الشبكة العالمية وتوجه المستخدمين إلى الصفحات الشبكية التي جرى تحديثها على الموقع الإلكتروني للمركز	الرسالة الإخبارية الخاصة ببيئة الأعمال ٦ التجارية	١٣-٤٤ (ب) '١'	
تغير حاجات المستخدمين وبيئة المعلومات التجارية التي يعمل فيها المستخدمون. سيدمج هذا الناتج بشكل أكثر شمولية مع المعلومات الأخرى التي يقدمها المركز، وسيتاح للمستخدمين باستخدام إخطارات إلكترونية ترسل عبر الشبكة العالمية وتوجه المستخدمين إلى الصفحات الشبكية التي جرى	الرسالة الإخبارية الخاصة بتعزيز ٦ مؤسسات دعم التجارة	١٣-٤٤ (ب) '١'	

الكمية	الناتج	Add 1، الفقرة	A/64/6 (الباب ١٣)/
تحديثها على الموقع الإلكتروني للمركز			
تغيير حاجات المستخدمين وبيئة المعلومات التجارية التي يعمل فيها المستخدمون. يستكمل هذا الناتج بواسطة أنواع أخرى من أدوات وخدمات المعلومات التجارية التي يقدمها المركز	خريطة المنتجات	١٣-٤٤ (ب) '٢'	
٤٤	المجموع		